*قضية وجود حروف أو كلمات زائدة في القرآن الكريم (1)*

*بحث فى دراسات بلاغيه*

إعداد أ/ شادية بيومي حامد

*قسم اللغة العربية*

*كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*shadia@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في قضية وجود حروف أو كلمات زائدة في القرآن الكريم**

**الكلمات المفتاحية : ضعاف الإيمان ، ضرب الإطناب ، حروف**

1. **المقدمة**

**الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن قضية وجود حروف أو كلمات زائدة في القرآن الكريم**

1. **عنوان المقال**

**فهناك قضيتان خطيرتان يكثر الشغب بهما من قِبل ضعاف الإيمان أو فاقديه، وهما شديدتا الاتصال والتعلق بآخر ما وقفنا عليه من كلام عن الإيجاز، والإطناب، والمساواة، ألا وهما: قضية وجود زيادة حروف، أو كلمات في القرآن الكريم، وقضية التكرار فيه، ومدى جواز اندراج كلٍّ منهما تحت ضرب الإطناب.**

**وقد عرَفنا كيف قسَّم البلاغيون الكلام إلى مُساوٍ، وموجز، ومطنَب، وكيف عرَّفوا المساواة: بأنها أداء المعنى بلفظ على قدره، والإيجاز: بأنه أداء المعنى بلفظ ناقص عنه، وافٍ به.**

**والإطناب: بأنه أداء المعنى بلفظ زائد عنه لفائدة، وجعلوا المقياس الذي يُضبط به هذا التقسيم، أمرًا عرفيًّا، أو وضعيًّا، فاعتبر السكاكي المقدار الذي يتكلم به أوساط الناس في محاوراتهم، ومتعارف خطابهم، هو ضابط المساواة؛ وهو القدر الذي لا يُحمد منهم، ولا يُذمُّ في باب البلاغة، فما نقص عنه مع الوفاء به؛ فهو الإيجاز، وما زاد عنه مع الإفادة؛ فهو الإطناب.**

**والكلام البليغ إنما يقع في هذين الطرفين، هذا محصول كلام السكاكي، وقد وافقه الذين جاءوا من بعده على هذا التقسيم، إلا أن بعضهم رأى أن البناء على العرف فيه ردٌّ إلى الجهالة، فجعل حد المساواة: هو المقدار الذي يؤدي المعاني الأولية بالوضع، من غير رعاية للمناسبات، أو الخصوصيات الزائدة على أصل المعنى، وقد فهمنا من وضعهم التقسيم على هذا الأساس، واعتبارهم المساواة بأحد هذين المقياسين المتحدين في المآل، أنهم ظنوا أن العبارة التي تؤدَّى بها المعاني الأولية من لسان العوام، تقع دائمًا بين الإطالة والاختصار.**

**والحق: إن هذا لا دليل عليه في العُرف، ولا في الوضع، وآية ذلك فيما يتعلق بالمقياس الأول أن العوام يتكلمون في المعنى الواحد باللفظ المطوّل تارة، وبالمختصر تارة أخرى، وإن لم يتحروا إصابة المحذّ في كل منها.**

**وآيته فيما يتعلق بالمقياس الثاني أن اللفظ الذي وُضع في اللغة لتأدية المعاني الأولية مختلف، فمنه ما يؤديه الوجه المجمل، ومنه ما يؤديه بلفظ مفصل، وكل من الإجمال والتفصيل يتفاوت في نفسه تفاوتًا كثيرًا، فلا ينضبط منهما قدر يُرجع إليه في معرفة الإيجاز والإطناب؛ إذ ما من كلام وجيز إلا ويمكن تأدية معناه الإجمالي بأقل من لفظه، أو بما يساويه، وإن لم يوفِّ وفاءه، حتى المثل الذي عدُّوه علمًا في الإيجاز، وهو قوله تعالى:** {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ} **[البقرة: 179]، يمكن تأدية أصل معناه، بقولك: انتقم تسلم، أو اقتص تحيا، أو بالاكتفاء بكلمتين منه: القصاص حياة، بل إن فاتحة الكتاب الكريم، التي جمعت مقاصد القرآن كلها في سبع آيات، يمكن أداء معانيها الأصلية في خمس كلمات: نحمدك اللهم، ونعبدك، ونستعينك، ونستهديك، وإن شئت ففي أقل من ذلك.**

**وكذلك يقال: ما من كلام مطنب إلا ويمكن تأدية معناه الوضعي مفصلًا في لفظ أطول منه، كقوله تعالى:** {ﮋ ﮌ} **[البقرة: 194]، إيجاز، وقد جاء بسطه في قوله تعالى:** {ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ} **[المائدة: 45]، وهذا الكلام على طوله يعد موجزًا، إذا قيس إلى قولك في مثل معناه: من قتل نفسًا قتل بها، ومن فقأ عينًا فقئت عينه، ومن جدع أنفًا جُدع أنفه، ومن اقتلع أذنًا اقتلعت أذنه، ومن كسر سنًّا كُسرت سنه، وإن شئت زدت، واليد باليد، والإصبع بالإصبع، وهكذا.**

**والقوم معترفون ضمنًا بوجود هاتين المرتبتين في كلام العوام، إذ قالوا: إن مرتبتي الاختصار المخل والتطويل الممل، ليستا من البلاغة في شيء، فإذا لم تكونا من كلام البلاغاء، كانتا ألبتة من كلام غير البلغاء، وإذًا فلا تصلح المعاني الأولية، ولا العبارات العامية، مقياسًا منضبطًا للوسط المفروض؛ لهذا كله رأينا مع من رأى أن نضع التقسيم وضعًا آخر، نردُّ فيه الفضيلة إلى نصابها، من الحد الوسط؛ وذلك بجعل المقياس، هو المقدار الذي يؤدى به المعنى بأكمله، بأصله وحليته على حسب ما يدعو إليه المقام من إجمال أو تفصيل، بغير إجحاف ولا إسراف، وهذا القدر الذي من نقص عنه أو زاد، عدَّه البلغاء حائدًا عن الجادة بقدر ما نقص أو زاد.**

**وهو الميزان الصحيح الذي لك أن تُسمي طرفيه بحق تقصيرًا أو تطويلًا، وأن تسميه هو بالمساواة أو القصد، أو التوسط، أو التقدير، أو ما شئت فسمّه، وقد تبنَّى وضع هذا المقياس، دكتور/ عبد الله دراز، ونص عليه في كتابه: (النبأ العظيم)، وقد أسماه: الإيجاز، مطمئنًا إلى صحة هذه التسمية؛ لأن حد الإيجاز ينطبق عليه، فما الإيجاز إلا السرعة، والتخفيف في بلوغ الحاجة بالقدر الممكن؛ فالذي يسرع فوق الطاقة لا يبلغك حاجتك، فيكون مجحفًا مخلًّا، والذي يبطئ حيث تُمكن السرعة لا يكون إلا مسرفًا مملًّا.**

**ورأينا الناس ما زالوا يتواصون بهذه الوجازة في البيان، ويجعلون خير الكلام ما قلَّ ودلَّ، وجلَّ ولم يمل، حتى رَوَوا عن سيد البلغاء رسول الله  أنه قال لجرير بن عبد الله البجلي: ((يا جرير إذا قلت فأوجز، وإذا بلغت حاجتك فلا تتكلف))، وما سمعنا أحدًا يوصي بهذا الإطناب، الذي عدَّه المؤلفون فضيلة ثانية تقابل الإيجاز، وإنما هي فضيلة واحدة تُطلب من المتكلم في كل مقام، ويؤخذ بها في سعة التفصيل، كما يؤخذ بها في ضيق الإجمال؛ بل لعلها في مقام التفصيل آكد طلبًا، وأصعب منالًا.**

**المراجع والمصادر**

1. **القزويني ، زكريا بن محمد القزويني تحقيق: محمد السعدي فرهود ، (الإيضاح في علوم البلاغة) ، طبعة رقم1، سنة النشر: 2001 م**
2. **الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، (دلائل الاعجاز) ، ط5، مكتبة الخانجي، 2004م.**
3. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (دلالات التراكيب دراسة بلاغية) ، القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م**
4. **المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (تاريخ علوم البلاغة و التعريف برجالها) ، القاهرة، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي، ط1، 1950م**
5. **فيود ، د. بسيوني عبد الفتاح فيود ، (علم البيان: دراسة تحليلية لمسائل البيان) ، القاهرة، مؤسسة المختار ، دار المعالم الثقافية، الإحساء ، ط 2، 1998 م**
6. **الخوارزمي ، الشيخ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الملقب بسراج الدين السكاكي، (مفتاح العلوم) ، لبنان، مكتبة المقهى، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ، 1987م**
7. **الشاطئ، عائشة بنت الشاطئ، (التفسير البياني) ، مكتبة المجلس، الطبعة الأولى، 1962م**
8. **فيود، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، (علم البديع: دراسة تاريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع) ،القاهرة، مؤسسة المختار، 2004**
9. **الصعيدي، عبد المتعال الصعيدي، (البغية على الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة) ،مكتبة الآداب، 1999م**
10. **شاهين، كامل السيد شاهين، (اللباب في العروض و القافية) ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون الأميرية، 1978م**
11. **القيرواني، ابن رشيق القيرواني، (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) ،الناشر: دار الكتب العلمية، 2001م**
12. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (التصوير البياني) ،القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م**